



مركز حرمون
لدراسات المعاصرة
HARMOON
Arařtırmalar Merkezi
For Contemporary Studies

الدور المفقود للضباط السوريين المنشقين عن الجيش وإمكانية استعادته



أبحاث سياسية

الكاتب: عبد الناصر الجاسم - عبد الجبار العكيدى



مركز حرمون للدراسات المعاصرة

هو مؤسسة بحثية مستقلة، لا تستهدف الربح، تُعنى بإنتاج الدراسات والبحوث السياسية والاجتماعية والفكرية المتعلقة بالشأن السوري خاصة، والصراع الدائر في سورية وسيناريوهات تطوره، وتهتم بتعزيز أداء المجتمع المدني، ونشر الوعي الديمقراطي. كما تهتم أيضاً بالقضايا العربية، والصراعات المتعلقة بها، وبالعلاقات العربية الإقليمية والدولية .

يُنفذ المركز مشاريع ونشاطات، ويُطلق مبادرات من أجل بناء مستقبل سورية، على أسس وقيم الديمقراطية والحرية والمساواة وحقوق الإنسان وقيم المواطنة المتساوية، ويسعى لأن يكون ميداناً للحوار البناء، وساحة لتلاقح الأفكار

قسم الدراسات:

يُقدّم هذا القسم الدراسات العلمية والموضوعية التي تناقش القضايا السورية الأساسية، وتعالج المشكلات الرئيسية، وتقترب الحلول والبدائل المناسبة، وهو مسؤول عن إنتاج المواد البحثية العلمية الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والثقافية والتربوية، التي تستند إلى جهدٍ بحثيٍّ أصيلٍ ورصين يتوافق مع أصول العمل البحثي العلمي.

يحرص قسم الدراسات على تقديم قراءات للواقع الراهن، ويضع على جدول أعماله إنتاج دراسات من الفئات البحثية كافة، بهدف إعادة بناء المنظومة الفكرية والسياسية والقانونية والثقافية والتربوية في سورية المستقبل، ويستكشف التأثيرات المتبادلة بين السياسة والاقتصاد والقانون والمجتمع والفكر، ويبحث في تأثيرات الحرب السورية وسبل تجاوزها في المستقبل في نظام ديمقراطي تعددي تداولي.



الدور المفقود للضباط السوريين المنشقين عن الجيش وإمكانية استعادته

عبد الناصر الجاسم* عبد الجبار العكيدي*

* دكتوراه في إدارة الأعمال – أستاذ مشارك في جامعة ماردين

** عقيد منشق عن الجيش السوري – قائد المجلس العسكري في حلب



المحتويات

3	ملخص
4	أولاً - مقدمة
7	ثانياً - الدراسات السابقة:
10	ثالثاً - منهجية الدراسة:
11	رابعاً - التحليل ونتائج الدراسة
11	1. عوامل تتعلق بظروف الانشقاق ودوافعه
12	2. عوامل تتعلق بتأثير ثقافة المؤسسة العسكرية في إبعاد الضباط عن دورهم
13	3. عوامل تتعلق بثقة المجتمع المحلي في إبعاد الضباط عن دورهم:
15	4. التنافس الإقليمي والاستقطاب السياسي ودوره في إبعاد الضباط عن دورهم:
17	5. الواقعية السياسية والحاجة لدور الضباط المفقود:
18	خامساً - الاستنتاجات
20	سادساً - التوصيات
21	المراجع:

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العوامل المحددة لغياب دور الضباط السوريين المنشقين، وذلك من خلال محاولة الإجابة عن السؤال الرئيسي: ما هي أهم محددات الدور المفقود للضباط السوريين المنشقين؟ وما هي إمكانية استعادته؟ وذلك من خلال تحليل هذا السؤال إلى مكونات فرعية تتعلق بمجموعة من المتغيرات الخاصة بدوافع الانشقاق وظروفه، ثقافة المؤسسة العسكرية، موقف المجتمع المحلي، التنافس الإقليمي والاستقطاب السياسي، الواقعية السياسية والحاجة إلى الدور.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في دراسة الظاهرة، وذلك من خلال الاعتماد على جمع البيانات النوعية بوساطة إجراء مقابلات مخططة مع عينة من الضباط المنشقين، وتتكون من (30) شخصية، وقد اعتمدت العينة الاستراتيجية في عملية انتقاء مفردة العينة سعياً من الباحثين للوصول إلى أفضل تمثيل ممكن للعينة، بحيث تنوعت فيها التخصصات وأماكن العمل السابقة والرتب العسكرية والانتماء الجغرافي والعرق والديني، مع مراعاة جميع شروط أخلاقيات البحث العلمي ومعاييرها في عملية جمع البيانات وحمايتها والحفاظ على سريتها والابتعاد عن المخاطرة، وتوصلت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات، وكان أبرزها:

1 - الدافع الرئيسي وراء انشقاق الضباط عن المؤسسة العسكرية هو الانحياز لثورة الشعب السوري وعدم المشاركة في عمليات القتل. 2 - على الرغم من الصورة المشوهة لشخصية الضابط لدى المجتمع المحلي إلا أن ذلك لم يؤثر بدرجة كبيرة في التعاون والتعامل معه. 3 - أثرت ثقافة المؤسسة العسكرية التي تراكمت في عقلية الضباط المنشق في علاقته مع الفصائل والتشكيلات في أثناء التخطيط للعمليات وتنفيذها. 4 - لعب التنافس الدولي والإقليمي والاستقطاب السياسي دوراً واضحاً في تهميش دور الضباط المنشقين وذلك من خلال إفشال كثير من تجارب توحيد الجهد عبر مجالس وهيئات، والاعتماد على بعض الشخصيات التي تحمل رؤية تبريرية أو مطابقة لرؤية الطرف الدولي أو الداعم. 5 - أثر توزيع الدعم المالي واللوجستي من قبل الدول الداعمة لفصائل المعارضة في غياب هذا الدور، حيث كان التوزيع غير عادل ومشروطاً. 6 - لم يكن دور مؤسسات المعارضة السياسية فاعلاً في ملف الضباط المنشقين والاستفادة من وجودهم بجانب ثورة شعبيهم وعلى رأسها المجلس الوطني والائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة، فقد غابت برامج تنظيمهم ودعمهم.



أولاً - مقدمة

تحول مفهوم الجيش في سورية من مفهوم الجيش الوطني إلى مفهوم الجيش العقائدي بعد استيلاء حزب البعث على الحكم في

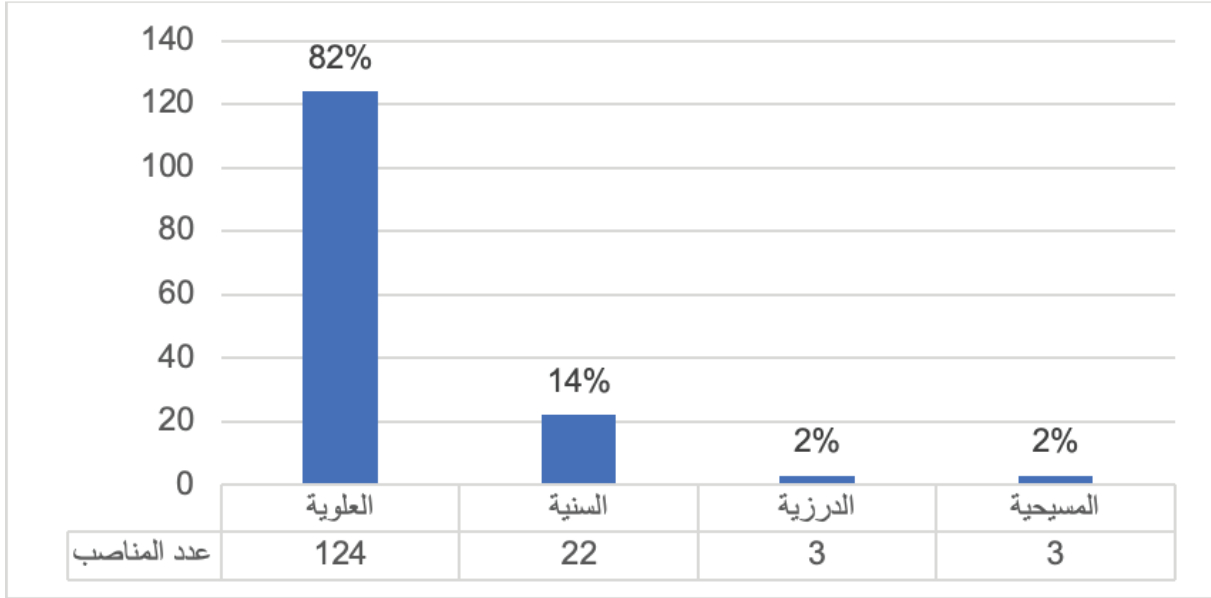
1963، وبعد أن تمكن حافظ الأسد من ترسيخ سلطته سعى لاستهداف عقيدة الجيش وتحويلها من عقيدة البعث إلى عقيدة تقديس القائد، وتجلى ذلك في شعارات وتوجيه معنوي وإرشاد مباشر وواضح في نشاط الإدارة السياسية ومحاضرات ونشر عبارات مكتوبة ومسموعة تُكرر يومياً على مسامع الجنود والعسكر مثل: جيش الأسد، جنود الأسد، قائدنا إلى الأبد الأمين حافظ الأسد، وغيرها من العبارات التي تكرر تقديس القائد الفرد بشخصه، وفي مرحلة بشار الأسد الذي ورث الحكم عن أبيه أصبحت مهمة الجيش واضحة جداً وهي حماية نظام الحكم واستقراره فقط، أما مسألة حُماة الديار وسياس الوطن أصبحت محض شعارات لا قيمة لها في أذهان العسكريين من ضباط وصف ضباط وجنود وتجلى ذلك من خلال آلية العمل ونظام التدريب وأنواع السلاح الموجود وفساد المؤسسة العسكرية وإطلاق يد القيادة ليمارسوا التسلط والفساد مقابل الولاء المطلق.

والمجتمع السوري من خلال تجربة الخدمة الإلزامية لأبنائهم أصبحت صورة الجيش ومهمته واضحة لديهم، وهذا ما يبرر طريقة تنظيم الجيش وآليات الانضمام إليه، فهو جيش تجنيد إجباري وفيه مكان للمتطوعين الذين يلتحقون بالكليات العسكرية بتخصصات متنوعة، ومن بين 40000 ضابط في سورية، هناك 30000 من العلويين، و8000 من السنة، و2000 من الأقليات الدينية الأخرى، مثل المسيحيين والدروز والإسماعيليين والشيعية.

وتحكم عملية تنظيم الجيش هيكلية دقيقة ومدروسة تمر من خلالها خطوط الاتصال والسلطة ويتحكم في هذا التنظيم مجموعة من المفاصل يشغلها ضباط يتم تعيينهم وفق مبدأ الولاء والانتماء الطائفي وليس للكفاءة أي دور في ذلك، ووفق هذه الآلية ظهرت كثير من السلوكيات والقرارات المجحفة وغير العادلة، ولا مجال للاعتراض عليها أو الامتناع عن تنفيذها مما مهد لنشوء مظلومية واضحة الملامح في المؤسسة العسكرية والأمنية ككل، ولكل ضابط وصف ضابط وعسكري قصته الخاصة في هذه المظلومية، على الرغم من مرور عشر سنوات على تحولات الصراع الدائر في سورية لم يحدث أي تغيير في عقلية نظام الحكم بما يتصل بطريقة تنظيم المؤسسة العسكرية والأمنية وتطبيقاتهما، فقد نشر موقع (زمان الوصل) في 6 حزيران/يونيو 2021 أرقامًا وإحصاءات وردت في دراسة حول الصفة الطائفية الراجحة في جميع المفاصل القيادية وصاحبة القرار في المؤسسة العسكرية، ومن أهم ما ورد فيها:

بلغ مجموع المناصب القيادية التي أُحصيت ضمن تسع مجموعات، 152 منصبًا تتوزع حصص المكونات الطائفية فيها على الشكل الآتي:

الشكل رقم (1)



المصدر موقع زمان الوصل في 6 حزيران/ يونيو 2021 في تقرير بعنوان: هكذا جعل الأسد الجيش طائفيًا

تتضمن هذه النسب قادة الفيالق والفرق والإدارات والمؤسسات العسكرية والمناطق العسكرية والكتليات العسكرية.

وعندما قامت الثورة في سورية في آذار/ مارس 2011، ترقب السوريون دور الجيش لا سيما أن هناك تجربة سابقة في ذاكرة الناس منذ أحداث الثمانينيات في حماة وحلب، ولم يتأخر النظام بإرسال قوات الجيش لقمع المتظاهرين وتأديب المدن والبلدات الثائرة، وكما كان للمدنيين كلمتهم في ساحات التظاهر والاحتجاجات فقد كانت لبعض للعسكريين كلمتهم حيث بدأت ظاهرة الانشقاق عن صفوف الجيش، وكانت أول حالة انشقاق في 7 حزيران/ يونيو 2011 لضابط في الجيش السوري برتبة ملازم أول هو عبد الرزاق طلاس حيث أعلن عن انشقاقه بسبب ما سماها «الممارسات غير الإنسانية واللاأخلاقية». ودعا في تسجيل مصور زملاءه الضباط والعسكريين إلى «الانحياز لمطالب المواطنين». ثم تلاه في 9 حزيران/ يونيو 2011 المقدم حسين هرموش بعد حملة عسكرية على مدينة جسر الشغور، وقال في تسجيل مصور إنه انشق بسبب «قتل المدنيين العزل من قبل أجهزة النظام». وبدأ بتنظيم المنشقين عن الجيش السوري، وأعلن بعد ذلك تأسيس «حركة لواء الضباط الأحرار»، ووجّه نداءً إلى ضباط الجيش والجنود للانشقاق والالتحاق بحركته.

وقد كان لإعلان العقيد رياض الاسعد، المنشق في الرابع من تموز/ يوليو 2011 عن جيش النظام مع مجموعة من المنشقين (ضباط وصف ضباط وأفراد) تأسيس الجيش السوري الحر، في 29 تموز/ يوليو 2011، دورًا في تشجيع الانشقاقات عن جيش النظام، في ظاهرة غير مسبوقة في جيوش العالم، انشقاقات لضباط وصف ضباط وعناصر اختاروا المغامرة بحياتهم وحياة عائلاتهم وأطفالهم، وتعريضهم لمخاطرة

كبيرة قد تصل حد الموت أو الاعتقال، على أن يشاركوا هذا النظام بقتل أهلهم وشعبهم الذين تعهدوا عند أداء قسم التخرج بحمايتهم والدفاع عنهم وعن الوطن، برًا وبحرًا وجوًا.

وكانت أول حالة انشقاق في مستوى المجندين للمجنّد وليد القشعبي مع مجموعة من زملائه في الحرس الجمهوري في 23 نيسان/ أبريل 2011، رافضين إطلاق النار على المتظاهرين في حرسنا، ثم تتالت الانشقاقات في صفوف الجيش والشرطة والأجهزة الأمنية بشكل واسع جدًا مع بداية 2012، وتزايد العنف والقتل والاعتقالات، حتى لم يعد بالمستطاع حصر أعداد المنشقين التي تجاوزت آلافًا عدة، كان من بينهم حوالي 4500 ضابط من مختلف الرتب، بينهم 8 برتبة لواء، 102 برتبة عميد، أكثر من 800 برتبة عقيد إضافة إلى آلاف من بقية الرتب، وعشرات آلاف من صف الضباط والمجندين. وكان لا بد من دور لهؤلاء المنشقين، لا سيما أنهم ذوو خبرات متنوعة وواسعة وأعدادهم ليست بقليلة، ولكن هذا الدور لم يكن فاعلاً وتأثيره الكثير من العوامل والمتغيرات.

يسعى هذا البحث للإجابة عن السؤال الرئيسي الآتي:

أهي أهم محددات الدور المفقود للضباط السوريين المنشقين؟ وما هي إمكانية استعادته؟ وذلك من خلال تحليل هذا السؤال إلى مكونات فرعية تتعلق بمجموعة من المتغيرات:

1. ما هو أثر دوافع الانشقاق وظروفه في غياب هذا الدور.
2. ما هو أثر ثقافة المؤسسة العسكرية في غياب هذا الدور.
3. ما هو أثر الثقة وموقف المجتمع المحلي في غياب هذا الدور.
4. ما هو أثر التنافس الإقليمي والاستقطاب السياسي في غياب هذا الدور.
5. ما هو أثر الواقعية السياسية في الحاجة إلى استعادة هذا الدور.

تنبع أهمية الدراسة من الناحية النظرية من سد فجوة في الدراسات السابقة عن دور العسكريين المنشقين في سياق الحالة السورية، حيث لم يجد الباحثان دراسة علمية محكمة تستهدف هذه الفجوة، ومن الناحية العملية، يمكن لصناع القرار والسياسات الاستفادة من نتائج هذه الدراسة من خلال تحليل العوامل المحددة للدور المفقود وإمكانية استعادته.

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع ظاهرة انشقاق الضباط السوريين عن المؤسسة العسكرية لنظام الحكم في سورية وتحليلها من خلال مجموعة من المتغيرات والوصول إلى محددات دورهم المفقود في سياق تحولات الثورة السورية استنادًا إلى آراء مجموعة من الضباط المنشقين لديهم خبرات متنوعة وتجربة غنية من خلال عملهم السابق في صفوف الجيش وكذلك تجربتهم في عملية الانشقاق في جميع مراحلها وعلاقتهم بالبيئة الجديدة ودورهم الذي تعثر لأسباب عدة.

ثانيًا - الدراسات السابقة:

لا توجد دراسات علمية محكمة أو مقالات منشورة حول محددات الدور المفقود للضباط المنشقين لا سيما في سياق الحالة السورية، ولكن هناك بعض أوراق العمل والمقالات التحليلية والتقارير ومنها:

الجدول رقم (1) منشورات متعلقة بالبحث

الدراسة	تركيز الدراسة
Loyalty Strategies and Military Defection in Rebellion, Theodore McLauchlin, Comparative Politics Vol. 42, No. 3 (April 2010), pp. 333-18) 350 pages).	هناك استراتيجيتان شائعتان للحفاظ على الولاء العسكري - الحوافز الفردية والتفضيل العرقي - وغالبًا ما تكون نتائج مختلفة للغاية لانشقاق القوات الحكومية عندما ينشأ تمرد خارج الجيش. نظرًا إلى أن استراتيجية الحوافز الفردية تعتمد على الحكم المستمر وقوة النظام، يمكن أن يؤدي التمرد إلى نبوءة تحقق ذاتها بأن النظام سينهار وتحدد سياسة التفضيل العرقي الجنود بوصفهم مخلصين أو غير مخلصين بناءً على هوية المجموعة وتمنح هؤلاء الجنود حوافز قوية للتصرف وفقًا لذلك. توضح هذه النتائج من خلال مقارنة الثورات والتمرد في سورية والأردن وإيران.
Roots of fragmentation: The army and regime survival in Syria, Kjetil Selvik (2014) Bergen: Chr. Michelsen Institute (CMI Insight no. 2) 4 p.	لم ينقلب الجيش السوري على النظام في مواجهة الاحتجاجات الشعبية على عكس نظيره المصري والتونسي. ومع ذلك، فقد الجيش السوري قدرته على الحفاظ على تماسك البلاد. تركز هذه النظرة على الوظيفة السياسية التعاونية للجيش السوري. بالاعتماد على مقابلات مع ضباط عسكريين منشقين، فإن هذا يوفر نافذة لمراقبة كيفية استخدام نظام الأسد للجيش للحفاظ على الاستقرار في سورية وتساعد المقابلات أيضًا على فهم الأسباب الجذرية للتفكك الذي حصل. وكانت السيطرة على الجهاز القومي شرط لا غنى عنه لبقاء النظام. ومع ذلك، فإن قدرة الجيش على الحفاظ على الاستقرار تتجاوز منع وقوع الانقلابات.
The free Syrian Army, MIDDLE EAST SECURITY REPORT 9, March 2013	يناقش التقرير: التفتت والفوضى اللذان ابتليت بهما المعارضة المسلحة السورية منذ الاحتجاجات السلمية حمل السلاح في كانون الأول/ديسمبر 2011 والبدء بتشكيل جماعات متمردة تحت مظلة الأحرار أدى الافتقار إلى الوحدة والتنظيم إلى صعوبة التعاون والتنسيق في ساحة المعركة وحد من فاعلية العمليات العسكرية.

<p>ظاهرة الانشقاق عن النظام السوري، وقائعا، خصائصها، أثارها. الصادرة عن مركز الجزيرة للدراسات في 13\8\2012</p>	<p>ركزت على خصائص الانشقاق بأنها: فردية ولا تصيب النظام، بل تصيب الدولة، الخروج من النظام غير ممكن من دون الخروج عليه. لم يعلن عن انشقاق أي شخصية مهمة عسكرية أو مدنية عن النظام قبل أن يجري تأمين أسرته، وهذا لأن من عوائد النظام السوري أن ينتقم من الأبناء بالآباء والإخوة. للانشقاقات تتمثل في طابعها الإعلامي. يبدو أن القانون هنا هو أن الانشقاق الذي لا يثبت على وسائل الإعلام المرئية لم يحدث. وإذا كان مفهوماً وضرورياً إعلان جميع الانشقاقات لما لإعلانها من مفعول معنوي فإنه يبدو أن أثر بعضها ينتهي بعد إعلانها مباشرة. تتفاوت الانشقاقات في دوافعها وفي مآل المنشقين. ليس واضحاً دوماً إن كان سبب الانشقاق وطنياً وإنسانياً فحسب. يدين جميع المنشقين في بياناتهم النظام، ويعطون الانطباع بأنهم انشقوا بتأثر دوافع ضميرية ووطنية. لكن هل يحتمل أن هناك ترتيبات سياسية غير معلومة وراء بعض الانشقاقات؟ لا ريب في أن الانشقاقات مثلت صفعات معنوية وإعلامية قوية على وجه النظام، وأمدت الثائرين بالعزيمة والتفاؤل، ونشرت شعوراً قوياً بالتشاؤم في أوساط المواليين له.</p>
<p>مظلومية الضباط السنة في القوات المسلحة السورية. ضباط الدرجة الثانية. هشام بوناصيف وموقع الجمهورية 2016/5/13 ترجمة أحمد عيشة.</p>	<p>أهم ما أشار إليه الباحث: الدور السياسي للقوات المسلحة العربية، المعاملة التفضيلية للضباط العلويين في الجيش السوري، جذور المظلومية، المظلومية المهنية، المظلومية المؤسساتية. واعتمدت الدراسة المنهج النوعي من خلال إجراء مقابلات مع عينة من ضباط منشقين عن النظام. إن رجحان الضباط العاملين في التدريس ضمن الأكاديميات العسكرية السورية، ومدرسة الإشارة والدفاع الجوي، يعكس حقيقة أن قلّة من الضباط السنّة يُعيّنون في مراكز ميدانية / قتالية ضمن الجيش، ويتاح لعددٍ أقلّ بعد الانضمام لفرق النخبة العسكرية، مثل الفرقة الرابع المدرعة أو فرقة القوات الخاصة. إن جذر السخط لدى الضباط السنة في الجيش السوري ثلاثي الأبعاد: مهني ومؤسسيّ وعقائدي. أولاً، يشتمكي الضباط السنة من المعاملة التفضيلية لزملائهم العلويين، فكلّ من قابلتهم عبّروا عن سخط عميق على ما هو واضحٌ من تمييز ممنهج معادٍ للسنة في المؤسسة العسكرية. ثانياً، الضباط السنة حانقون نتيجة إهمال مصالح الجيش كمؤسسة، مما يتناقض بحدّة مع الجهد المبذول لتزويد الوحدات العلوية المسؤولة عن أمن النظام بكلّ ما يلزمها، بما يضمن تفوّقها على وحدات الجيش النظامي لجهة التدريب والعتاد. ثالثاً، يشتمكي الضباط السنة من فرض منظومة أخلاقية عليهم يرونها معاديةً لتعاليم الإسلام، مثل الضغط عليهم لمعاقرة الخمر، وتحذيرهم من مرادة الجامع للصلاة فيه، خشية الوقوع تحت مجهر المخابرات المخيفة.</p>

<p>الاقتصاد السياسي للفرار من الجيش وتجنيد المتمرّدين. دورثي أول، هولغر ألبرخت، كيفن كولر. مركز كارنيغي للشرق الأوسط 2015/11/24.</p>	<p>1- حصلت معظم عمليات الفرار في صفوف الجنود العاديين، وكان الحافز وراءها عدم رغبة في القتال، لا معارضة للنظام استنادًا إلى الأيديولوجيا والهوية. في المقابل، بقيت الانشقاقات المدفوعة بدافع سياسي نادرةً نسبيًا. 2- ساهم الفساد المتفشّي في جيش النظام في تعميق هذا النمط... 3- وجد الفارّون أنفسهم عمومًا في ظروف اقتصادية صعبة بعد تركهم الجيش.. تشير ديناميات الفرار والولاء في الحرب الأهلية السورية إلى أن الداعمين الغربيين للمعارضة المناهضة للأسد يمكنهم أن يُضعفوا تماسك الجيش، وأن يحدّوا في الوقت نفسه من جاذبية مجموعات المتمرّدين المتطرفة.</p>
--	---

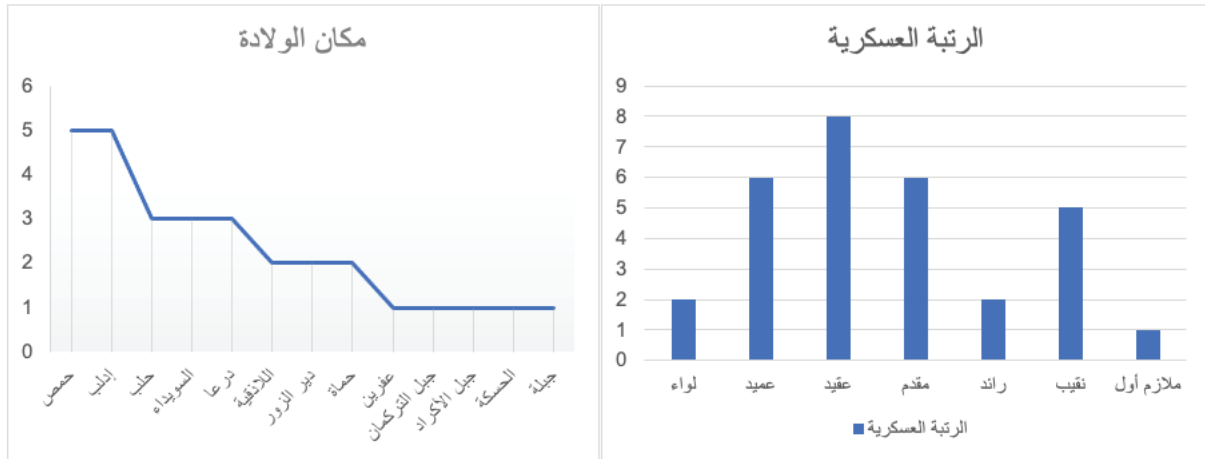
ما يميز هذه الدراسة هو نقطة التركيز والهدف المحدد المتمحور حول الدور المفقود للضباط المنشقين في سياق الثورة السورية واستنادًا إلى آراء عينة متنوعة من الضباط المنشقين، وهي فجوة لم يُتطرق إليها في الدراسات السابقة من خلال اتباع منهجية البحث العلمي وتقصي الرأي والمعلومة الأولية من مصدرها الأم.

ثالثاً - منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في دراسة الظاهرة وذلك من خلال الاعتماد على جمع البيانات النوعية من خلال إجراء مقابلات مخططة مع عينة من الضباط المنشقين تتكون من (30) شخصية، وقد اعتمدت العينة الاستراتيجية في عملية انتقاء مفردة العينة سعياً من الباحثين للوصول إلى أفضل تمثيل ممكن للعينة بحيث تنوعت فيها التخصصات وأماكن العمل السابقة والرتب العسكرية حيث شملت العينة رتبة لواء وعميد وصولاً إلى رتبة ملازم أول، وروعي الانتماء الجغرافي والعرق والديني، وكذلك تجربة العمل العسكري والسياسي في مرحلة ما بعد الانشقاق، مع مراعاة جميع معايير البحث العلمي أخلاقياته في عملية جمع البيانات وحمايتها والحفاظ على سريتها والابتعاد عن المخاطرة.

وصف عينة الدراسة:

الشكل رقم (2) عينة البحث



الاختصاص		
تسليح/صواريخ	أمن دولة	مشاة
فني جوي	هندسة عسكرية/إلكتروني	طيار
مركبات	قوى جوية	شرطة وأمن
بحرية	شؤون إدارية	جنائي

رابعاً – التحليل ونتائج الدراسة

لقد حُللت الردود والاستجابات الواردة في المقابلات وفق العوامل الخمسة المعبرة عن متغيرات الدراسة وهي:

1. عوامل تتعلق بظروف الانشقاق ودوافعه

لم تكن دوافع الانشقاق كافية إلى الحد الذي يجعل الضباط يتجاهل ظروف الانشقاق المعقدة وما تحتويه من مخاطرة وصعوبات، ليس عليه شخصياً، بل على أسرته وعائلته الممتدة وربما حتى دائرة علاقاته وصلاته بالآخرين، لذلك لا يمكن تجاهل تأثير هذا المتغير على الدور المفقود لعدد كبير من الضباط الذين انشقوا عن صفوف المؤسسة العسكرية.

تمحورت إجابات مفردة العينة حول دافع الانشقاق الأساسي وهو الوقوف إلى جانب ثورة الشعب ومساندة الحق في وجه الظلم والاستبداد، وعدم رغبتهم في أن يكونوا شركاء في القتل والقمع، وتنوعت أسباب الانشقاق المباشرة حيث نجد لكل ضابط قصته الخاصة وذلك بحسب مكان خدمته وتخصصه ورتبته وانتمائه، فقد ذكر أحد الضباط المشاركين في المقابلات « كنت الضابط السني الوحيد في تشكيل للفرقة الرابعة التي يقودها ماهر الأسد، وأصبحوا ينادوني بالشيخ ولا يخجلون من السب والشتم الطائفي المتكرر بوجودي وكنت أشعر بأنه سلوك مقصود»، كما ذكر ضابط مشارك آخر « بالنسبة إلي طلب مني قائد الفرقة أن أجهز وحدة مدفعية والانطلاق بها إلى مدينة القصير من أجل تدمير وقصف منطقة يتجمع فيها ثوار من الجيش الحر وحصلت مشادة كلامية بيننا، حيث أعفاني من المهمة وخلال فترة بسيطة أعلنت انشقاقي» وهذا يشير إلى أن قرار مواجهة الاحتجاجات بالعنف المفرط لم يكن خيار جميع القادة العسكريين في الجيش.

وذكر أحد الضباط المشاركين في المقابلات « يمكن أن أخص جميع الدوافع التي أدت إلى انشقاق بنقطة واحدة وهي فقدان الثقة في الدولة التي كنا نعيش فيها». لا شك في أن فقدان الثقة في المؤسسة العسكرية يضعف الولاء لها، إذ يفترض أنها تمثل أحد أهم مؤسسات الدولة لحماية حدودها ومواطنيها.

وهناك من كان يعتقد أن عدم الانشقاق أكثر جدوى من الانشقاق فقد ورد في إحدى المقابلات « كنت في بداية الثورة ضد الانشقاق لأنني أعتقد أن عمل العسكريين من ثكناتهم هو أفضل للثورة، لكن عند استحالة تنفيذ هذه الفكرة من داخل الثكنات بسبب تركيبة الجيش المعقدة داخلياً وبسبب اختلاف الانتماءات الفكرية والدينية والمناطقية، فكان الخيار الوحيد والأفضل للثورة هو الانشقاق وعدم المشاركة في قتل المدنيين». ولعبت بعض الضغوط المجتمعية والأهلية دوراً في تسريع قرارات الانشقاق لدى بعض الضباط، منها ضغوط عائلية وعشائرية ومناطقية وذكر عدد من الضباط عبارة « كيف لي أن استمر في صفوف جيش يقصف أهلي وقريتي ومدينتي ».



1.1 يمكن تلخيص الدوافع المشتركة لانشقاق الضباط استنادًا إلى الردود الواردة في المقابلات بالآتي:

- الشعور المتراكم بالمظلومية بسبب المعاملة التمييزية خلال العمل السابق في الجيش.
- عدم الاشتراك في جريمة قتل السوريين وتهجيرهم والاعتداء على ممتلكاتهم.
- ضغوط مجتمعية تتمثل في الأهل والأقارب والبيئة التي ينتمي إليها الضباط.
- توقع سقوط النظام الوشيك.

2.1 الظروف التي رافقت عمليات الانشقاق:

وصفت عملية الانشقاق بأنها معقدة ومحفوفة بالخطر بداية من التخطيط للانشقاق والتنسيق وصولًا إلى تنفيذ قرار الانشقاق، حيث كانت المراقبة شديدة جدًا والالتهام الضمني المسبق موجود في تفكير قيادات الجيش وهذا التصور مبني على أساس طائفي ومناطقي، إضافة إلى تعريض أسرة الضباط للمخاطر الجسيمة، ولا سيما الذين يقيمون في مساكن الضباط القريبة من أماكن خدمتهم، وقد رافق عملية الانشقاق صعوبات كثيرة تتعلق بتغيير نمط حياة الأسرة المعاشي وظروف السكن وانقطاع الأبناء عن التعليم والوقوع في ضائقة مالية، ويقول أحد الضباط المشاركين في المقابلات « تغيرت ظروف حياتي وحياة العائلة مستويات أدنى كثيرًا مما كانت عليه واتسمت بحالة عدم الاستقرار سواء من حيث السكن أم الطعام أم التنقل». وهناك بعض الحالات الخاصة لمن لم يتمكنوا من إخراج عائلاتهم حتى الآن ويلومون مؤسسات المعارضة التي لم تقدم لهم أي مساعدة في هذا المجال، حيث يذكر أحد الضباط المشاركين في المقابلات « لقد بقيت عائلي في محافظتي حتى الآن بسبب ضغط النظام عليها ومنعها من السفر، ولم تقدم جهات المعارضة أي مساعدة لإنقاذ عائلي وإخراجها من سورية»

واستمرت الظروف الصعبة ترافق مسيرة الانشقاق للضباط سواء كان في المناطق السورية المحررة من سيطرة النظام أو في بلدان الجوار مثل تركيا والأردن وهذا ما جعل تركيز بعض الضباط على تأمين ظروف المعيشة لأسرهم في البداية، ما اضطرهم إلى العمل في مهن وأعمال مختلفة لا تتناسب مع إمكاناتهم وخبراتهم وترك ذلك أثر نفسي كبير لديهم، وقد يكون ذلك من الأسباب التي جعلت الرؤية غير واضحة حول الدور المتوقع منهم ولا سيما الذين أقاموا في مخيمات مغلقة وفيها إجراءات حماية وتقييد حركة.

2. عوامل تتعلق بتأثير ثقافة المؤسسة العسكرية في إبعاد الضباط عن دورهم

لا شك في أن ثقافة العمل في المؤسسة العسكرية مدة طويلة ستنعكس في سلوك الضباط المنشق وقد يكون لها أثر في طبيعة الدور الذي كان من المفروض أن يلعبه هذا الضباط في بيئة العمل الجديدة والمختلفة بصورة كلية عن بيئة العمل السابق، وقد تقاطعت أغلب الإجابات حول فكرة أن ثقافة العمل السابق في المؤسسة العسكرية والمتمثلة في التراتبية والانضباط والالتزام بالتعليمات والأوامر، تركت أثرًا في العلاقة بين الضباط والعاملين على الأرض من القادة المدنيين في التشكيلات الثورية المختلفة، وربما خلقت نوعًا من سوء الفهم والالتباس ولا سيما في توزيع الأدوار، وأشار أكثر من رأي أن الضباط في الرتب العليا على وجه الخصوص كان لهم بعض الاشتراطات في العمل ومعظمها لم تُلبى، وقد يكون هذا من أسباب ابتعادهم بأكبر عن العمل والمشاركة الميدانية. وأكدت معظم الآراء عدم وجود صعوبة في الاندماج بالمجتمع المحلي المدني ولكن الصعوبة كانت في التواصل الفني واختيار آليات العمل، ذكر أحد الضباط المشاركين في المقابلات « كنا نواجه صعوبة كبيرة حين نجتمع لنقرر كيف نخطط لمواجهة هجوم، أو نقترح آلية عمل وطريقة أفضل

لتنفيذ أعمال عسكرية، وفي كثير من الأحيان نختلف ويحصل بيننا صدام وأنا هنا أتحدث عن الأغلبية ولا أعمم هذه الفكرة.»

وبرزت بعض المشكلات الاتصالية من خلال طريقة الخطاب واللهجة التي اعتاد الضباط على التحدث بها من خلال عمله السابق وعدم تقبلها من غير العسكريين. ربما لعبت العوامل المتعلقة بثقافة المؤسسة العسكرية دورًا في حصول بعض الاحتكاكات السلبية، ولكن هذا الدور لم يكن جوهريًا بما يتصل بفقدان الدور المفقود للضباط فهناك كثير من الضباط ومن خلال وعيهم وتجربتهم استوعبوا الحالة وأبدوا مرونة في التعامل والتواصل مع العاملين على الأرض من متطوعين وفصائل وتشكيلات متنوعة.

3. عوامل تتعلق بثقة المجتمع المحلي في إبعاد الضباط عن دورهم:

لقد جرى تداول قضية ثقة المجتمع الأهلي بالضباط المنشقين بوصفها أحد العوامل التي أثرت في دورهم ومشاركتهم في العمل الثوري، من خلال آراء بعض المحللين والعاملين في الشأن السوري،

يقول أحد الضباط المشاركين في المقابلات «من المعروف أن حافظ الأسد شوه سمعة الجيش وخاصة الضباط من خلال فتح المجالات أمامهم للسرقة والنصب وفعل كل ما هو شنيع، وعلى الرغم من أن معظم من يقوم بهذه الأعمال فئة محددة ولكن كلمة ضابط سرت على كافة فئات الضباط من كافة الطوائف فصار هناك شرخ بين الناس والضباط وتم استغلال هذا الأمر من بعض ضعاف النفوس وعملاء النظام وبعض التيارات صاحبة الموقف العدائي المسبق مع الضباط، فاستبعدوا عن المناصب والأعمال القيادية وجرت الاستعاضة بالمدينيين وبخاصة الذين لديهم قابلية للأدلجة ويسهل التحكم فيهم، للقيادات والأعمال القتالية» ولكن لا يمكن تعميم هذه النظرة فقد أشار آخرون بأن التعاون والتعامل ممكن على الرغم من الصورة المشوشة عن شخصية الضباط وعقيدته، فأغلب الناس يدركون تركيبة الجيش وآليات منح الدور والسلطة للضباط وبالتالي يتفهمون إمكانية إعادة تقييم دور الضباط وموقفهم من الثورة ولا يضعونهم دائمًا في خانة الاتهام، أما التنظيمات الراديكالية والمتشددة فقد استغلت هذه الفكرة وسوقتها بشكل كبير لدى جمهور المعارضة والثورة، ما أثر كثيرًا في دور هؤلاء الضباط وتسبب في استبعادهم من المواقع القيادية والمفصلية وعدم الاستفادة من خبراتهم وتجربتهم في الميدان.

يشير أحد المشاركين «ظهرت سلبية عند شريحة كبيرة من الضباط المنشقين وهي عدم القدرة على الانخراط في العمل الثوري وعدم الصبر على الانتقادات التي وجهت إليهم من شريحة كبيرة من الناس في البدايات» وهذا يشير إلى غياب المرونة والقدرة على التأقلم في البيئة الجديدة من بعض الضباط، إضافة إلى ما تقدم هناك فكرة ركز عليها إعلام النظام وأبواقه بأن العمل الثوري والتشكيلات مخترقة بوساطة بعض الضباط المنشقين، ومما تقدم يمكننا الاستنتاج أن العوامل المتعلقة بالثقة لعبت دورًا لا يستهان به في فقدان الضباط دورهم. وكان هناك رأي مختلف لأحد المشاركين أصحاب تجربة طويلة في العمل الميداني حيث لا يرى أن المشكلة تكمن لدى تصور مسبق لدى المجتمع الأهلي، بل عزا ذلك إلى عدد من الأسباب حيث يقول:

«لا يمكن أن أوافق بالمطلق على هذه الفكرة على الرغم من أنها كانت موجودة على نطاق ضيق من قبل بعض القادة والجهات التي كانت تخشى من أي تنظيم عسكري أو مدني أو سياسي لأن ذلك سيؤثر فيهم بشكل مباشر.»

هناك أسباب كثيرة تكاملت مع بعضها وأوصلت المؤسسة العسكرية الثورية إلى ما هي عليه حالياً وهي:

أولاً: السبب الأساسي في استبعاد الضباط كان المستوى الضعيف جداً الذي كان يقدمه الضباط المنشقون وتجلى ذلك في الخلافات والصراعات وعدم الاحترام المتبادل وتفضيل القادة المدنيين على زملائهم الضباط لكسب ولائهم.

أدى هذا إلى زعزعة الثقة كثيراً داخل صفوف الثوار وكذلك الدول الداعمة التي أيضاً بدورها لم تكن تكثر كثيراً لهذا الوضع.

ثانياً: دور الدول الراعية للثورة ويُفترض أن يكون دورها المساهمة في تنظيم المؤسسة العسكرية لكنها على العكس راقبت تخبط الضباط المنشقين وتركتهم يتخبطون، بل ربما أجمت هذا الصراع حتى تتمكن من السيطرة المطلقة على مفاصل الثورة ووضعها في زاوية ضعيفة لتنفيذ الأجنداث التي يرغبون فيها.

ثالثاً: كان هناك دور واضح لبعض الجماعات السياسية التي كانت تخشى من تشكيل مؤسسة عسكرية وطنية، ما سيحطم بدوره آمالهم في السيطرة والنفوذ المطلق الذي كانوا يحلمون به.

رابعاً: ضعف الوعي عند بعض القادة الثوريين (القادة المدنيين) الذين كانت تتعارض مصالحهم الشخصية مع وجود تنظيم عسكري أو مؤسسة عسكرية.

ويتفق ذلك مع ما ورد في إجابة مشارك آخر حيث يقول حول فكرة ثقة المجتمع المحلي «لا أعتقد ذلك فالمجتمع المدني هو الأكثر ثقة بالضباط ويثمنون دورهم في الانشقاق وكنا نشاهد ذلك وملتسمه في مواقفهم وفي نظراتهم وفي ترحيهم».

وهناك من يرى أن بعض الضباط بسلوكياتهم ساهموا في تغييب الدور الحقيقي للضباط المنشق، حيث يشير أحد الضباط المشاركين في المقابلات بقوله: «مع الأسف، فقد انغمس أيضاً عدد من الضباط المنشقين في وحل المصالح الفردية، وانساقوا خلف شعارات دينية خادعة، وقبلوا على أنفسهم العمل بعيداً عن الهدف الرئيسي ضد النظام، وفقدوا بوصلة الثورة في معارك جانبية خدمة لأجنداث دول بعينها ضمن صراع قومي إقليمي لا يخدم مستقبل السوريين ولا يؤسس لدولة مواطنة تعددية ديمقراطية لا مركزية حيادية تجاه الأديان».

في كل الأحوال، لم تترك الفرصة المناسبة لاختبار مدى تأثير الثقة الأهلية في غياب دور الضباط المنشقين، حيث إنَّ التنظيمات الموجهة التي لم تكن ترغب في هذا الدور، لعبت دوراً كبيراً في زعزعة هذه الثقة والترويج لفكرة عدم الموثوقية بدور الضباط المنشقين.

4. التنافس الإقليمي والاستقطاب السياسي ودوره في إبعاد الضباط عن دورهم:

لعب التنافس الدولي والإقليمي والاستقطاب السياسي دورًا واضحًا في مسار القضية السورية بكل ما في هذا المسار من تفاصيل وأحداث ولم تكن حالة الضباط المنشقين استثناء من هذا الدور، بل بالعكس هناك من يرى أن جميع القوى الإقليمية والدولية عملت على تهميش دور الضباط لأسباب ترتبط بأهدافهم السياسية.

وظهرت الإرادة الدولية في تهميش الضباط وإقصائهم جليًا في أواخر 2012 في مؤتمر أنطاليا لتشكيل المجلس العسكري الأعلى أو ما أطلق عليه مجلس الثلاثين آنذاك، وفُرض تصور عن تشكيله أن يكون ثلثًا أعضائه من المدنيين والثلث الآخر من الضباط واختيار نواب لرئيس الأركان ونواب قادة الجبهات أيضًا من المدنيين مما حجم دور الضباط والغى فاعليتهم وخاصة عندما أصبح الدعم الدولي يأتي عن طريق أولئك القادة الثوريين إلى فصائل بعينها دون معرفة رئيس الأركان أو قادة الجبهات والمجالس العسكرية ومن ثم أصبحوا واجهات من دون أي فاعلية أو تأثير.

يقول أحد المشاركين « كما أن الدول الداعمة في البدايات عملت ودعمت قادة الفصائل الثورية ولم تشترط وجود الضباط ضمن صفوفها مما وسع الشرخ بين الطرفين» وذهب معظم المشاركين إلى أن الفصائل ذات التوجهات الدينية التي لا يوجد في صفوفها ولا قياداتها ضباطًا وتلقت الدعم الأكبر سياسيًا وماليًا من بعض الدول العربية والإقليمية، وكل المبادرات والتجارب التي طرحها بعض الضباط واجهت صعوبات ومعوقات ولم تجد الدعم الكافي وأبرز هذه التجارب بعد انعقاد مؤتمر أنطاليا وتشكيل هيئة الأركان وتوحيد القيادة، جاء تشكيل غرف قيادة موازية وأصبحت بديلة في قيادة العمل وتستند إلى علاقات شخصية، يشير أحد المشاركين « في تلك المرحلة بدأت تحاك المؤامرات الدولية والمحلية، فدوليًا وعلى رأسها أميركا عملت على تخريب وحدة الجيش الحر وتشكيل غرف الموك والموم واختاروا أشخاصًا متعاونين ثم خربوا قيادة الأركان» والواضح من تقاطع أغلب الإجابات أن التنافس الدولي والإقليمي لعب دورًا في استقطاب القادة الذين يفتقرون إلى الخبرة والكفاءة والمعرفة بالعمل العسكري والسياسي وذلك لسهولة السيطرة عليهم وتنفيذ أجنداث دولية. ومن ثم لعب قادة الفصائل دورًا بارزًا في تغييب دور الضباط، ويبدو أن كثيرًا من الضباط يتفقون على أن هناك ربط واضح بين غياب دورهم وعرقلة نجاح العمل الثوري العسكري، يذكر أحد المشاركين في المقابلات «القرار السياسي يرسم خط التحرك العسكري من خلال غرف القيادة المشتركة» ويتفق معظم المشاركين على أن مؤسسات المعارضة لم تنخرط في العمل العسكري كمؤسسات، ولعب النفوذ الشخصي والسياسي لبعض الأشخاص دورًا لدعم بعض الجبهات والفصائل، يشير أحد الضباط المشاركين في المقابلات بقوله: «مؤسسات المعارضة ومنها الائتلاف والمجلس الوطني تركت الحبل على الغارب لأعضاء فيها يشكلون ويدعمون فصائل من لون خاص (إسلامية) وبدؤوا بشراء ذمم قادة الفصائل لأغراض انتخابية في الائتلاف الوطني» وهذا يشير إلى الدور السلبي الذي تلعبه مؤسسات المعارضة بما يتصل بدور الضباط المنشقين وعدم إيجاد برنامج للاستفادة من طاقتهم ومعرفتهم وخبراتهم السابقة، ما جعلهم يشعرون بالإحباط وفقدان الثقة والتفكير بخيارات جديدة ومن أبرزها اللجوء إلى الدول الأوروبية والابتعاد عن المشاركة العامة، يذكر أحد الضباط المشاركين في المقابلات «يمكن أن أقول إن الثقة فقدت في مؤسسات المعارضة كما فقدت الثقة في النظام بغض النظر عن اختلاف أسباب فقدان الثقة» ويبدو من خلال تجارب عملية في تشكيل المجالس العسكرية والهيئات وتجربة الجيش الحر والعمل الميداني المشترك، وبعض المشاركات في المسار السياسي، وجود خشية واضحة من دور موحد وواضح للضباط المنشقين لذلك

جرى العمل على استبعاد معظمهم، ولكل طرف مؤثر في الشأن السوري حساباته وأهدافه حيال ذلك. يشير أحد الضباط المشاركين في المقابلات «عند وجود الضباط في صفوف الثورة لا تستطيع دولة في العالم أن تقول إنه إرهابي أو متشدد أو ميليشيا، لأنه منشق من مؤسسة عسكرية».

وكذلك يشير أحد الضباط المشاركين في المقابلات إلى دور بعض مؤسسات المعارضة والدول ذات الصلة بقوله: «من المؤكد أن جميع القوى الدولية والإقليمية لم تساعد الثورة على بناء المؤسسة العسكرية في الثورة وتركت الضباط والعسكريين في مهب الريح تتجازدهم الأمواج وعرضة للبازارات، فيما المجلس الوطني ومن بعده الائتلاف الوطني افتتحوا دكاكين عسكرية وأنشؤوا المجالس العسكرية بدعم من بعض الدول مستنسخين التجربة الليبية ووجهوا المعارك وفق منظورهم البيئي وتنافسهم المصلي في إرضاء الحواضن الشعبية ولا أدل من ذلك محاولة بعض أعضاء الائتلاف فتح معركة داخل مدينة اللاذقية ثم جعلها في الحفة التي من الناحية العسكرية تؤكد أنها معارك خاسرة ينتج منها خسائر سياسية أكبر، وكذلك الحال في معركة تحرير حلب التي كانت معركة غير ضرورية أبداً ولكن من دفع لها كان أعضاء من الائتلاف خوفاً على مراكزهم المستقبلية وفي هذا يطول الحديث».

يبدو من بعض الآراء أن قرارات فتح بعض المعارك لم تكن تصب استراتيجياً في مصلحة عمل الثورة، ولا سيما معركة تحرير حلب لم تكن مدروسة بالشكل الكافي، حيث يرى البعض أن هناك خيارات فضلى لم يؤخذ بها.

وتتقاطع هذه الآراء مع ما ورد في إجابة أحد الضباط المشاركين في المقابلات الذين عملوا في مراحل ومفاصل مختلفة وما زال يعمل في الميدان حيث قال: «كان لافتاً أن حالة الفوضى في العمل المسلح لم تكن بريئة، وكان أحد أبرز أدواتها إقصاء الضباط الأحرار وتجريدتهم من كل الأدوات والأسباب التي تمكنهم من البقاء في الساحة ودعم قادة ميدانيين في سبيل تحويل العمل العسكري إلى بندقية من دون عقل، أو تقوية الانحرافات الكبيرة عن أهداف الثورة وتبرير التجاوزات والأخطاء».

وبعض وجهات النظر ترى بأن طريقة الدعم الانتقائي والقائم على بعض المحسوبية ترك أثراً في إرباك دور الضباط وعدم فاعليته، ومن الضباط المشاركين في المقابلات من يقول: «على الرغم من التفاف الفصائل يومها حول المجلس العسكري نظرياً؛ كانوا متفرقين وكل فصيل يتلقى الدعم بشكل منفرد وولاؤه للجهة التي تدعمه سواء كانت دولة أم مجموعة مشايخ أم تجاراً أم أشخاصاً يتظاهرون بالثورة وهم يتواصلون مع النظام». إضافة إلى غياب القرار السياسي المستقل ويؤيد ذلك أحد الضباط المشاركين في المقابلات من المنخرطين في العمل العسكري والسياسي معاً حين يقول «نعم أنا قائد فصيل في الميدان و80% من القرار السياسي الذي يخص قضيتنا في يد غيرنا»، وهذا يشير بوضوح إلى مشكلة عدم استقلال القرار السياسي في العمل الثوري.

5. الواقعية السياسية والحاجة لدور الضباط المفقود:

ركزت معظم إجابات أفراد عينة الدراسة بأن الضباط المنشق انطلاقةً من دوافع قرار الانشقاق، له موقف ورأي وطني مستقل لم يتوافق مع بيئة التجاذبات والإملاءات، وهناك خشية لدى كثير من الأطراف من فكرة استقلال الرأي والقرار لذلك كان استبعادهم أقل تكلفة من إشراكهم وتعديل سلوكهم، يقول أحد الضباط المشاركين في المقابلات «ليس فقط المجتمع يتخوف من عمل الضباط المنشقين وإنما مع الأسف السياسيين من المعارضة كذلك لا يرغبون في وجود ضباط منشقين»

بعد أن طالت المدة الزمنية وانقضت عشر سنوات على مجريات المشهد السوري، ظهرت مواقف وسلوكيات واصطفافات للفصائل العاملة على الأرض لا ترضي جمهور الثورة ولا تلي طموحات السوريين وتضحياتهم، وهناك من عزا جزءاً كبيراً من هذا المشهد إلى غياب دور هؤلاء الضباط المنشقين، ويشير أحد الضباط المشاركين في المقابلات ومن أصحاب تجربة عملية في ساحة العمل «في ظل الظروف الراهنة والمؤشرات الموجودة لا أعتقد -في المنظور القريب- يمكن أن يكون هناك دور حقيقي وطني للضباط «ببينا يرى ضابط آخر» في المدة الأخيرة ومن خلال وجود مؤسسة الجيش الوطني تم استيعاب عدد من الضباط المنشقين ضمن صفوفها سواء في الفصائل أم الشرطة العسكرية والقضاء وبخاصة بعد افتتاح عدد من الكليات العسكرية «والجدير بالذكر هنا أن مراكز تدريب وبعض الكليات العسكرية افتتحت في الشمال السوري حيث أعلنت حكومة الإنقاذ العاملة في إدلب وريف حلب افتتاح الكلية العسكرية بالقرار رقم (225) تاريخ 2021/3/17 وهي تعنى بالشؤون العسكرية، مهمتها تدريب كوادر عسكرية وتخريجها وقبل ذلك في 2017 افتتحت أول كلية عسكرية لتدريب عناصر الجيش الحر في شمال سورية.

توافق أكثر من رأي على أن تجربة السوريين التاريخية مع العسكرية ليست جيدة، ورسخ في أذهان الأغلبية أن الجيش مكرس لحماية نظام الحكم فقط، ونمت بعض المخاوف لدى قادة الفصائل ومعهم من تصدر المشهد حتى من بعض الضباط المرنيين والمطيعين، المتعلقة بمكاسيمهم ونفوذهم في مستقبل سورية، وهناك من ربط إمكانية استعادة الدور المفقود للضباط من خلال واقعية الحل السياسي المحتمل في سورية استناداً إلى القرار الدولي 2254 وضرورة وجود مجلس عسكري له صلاحيات متصلة بالواقع الأمني والعسكري في سورية المستقبل. ويبدو أنه كما ارتبط غياب هذا الدور بمجموعة من العوامل الدولية والإقليمية والداخلية وإمكانية استعادته كذلك مرتبطة بتوافر بيئة تأخذ بعين الاعتبار المتغير الدولي والإقليمي والمحلي.

وهناك من يرى أنه لن تكون هناك جدوى من استعادة هذا الدور بعد الحل السياسي، واليوم الحاجة ملحة إلى استعادة الدور من أجل المساهمة في تغيير بعض المعادلات والدفع لإسقاط النظام الحاكم حيث يقول أحد الضباط المشاركين في المقابلات «بالنسبة إلى إمكانية استعادة دور الضباط المنشقين من خلال شكل الحل السياسي المنتظر فبرأيي أن لا قيمة لهذا الدور بعد الحل السياسي إن وجد». يعتقد البعض أن الضباط لم يكن لهم مشروعهم الخاص قبل الثورة ومن ثم عندما التحقوا بها تأثر دورهم بغياب مبادرتهم بالأساس، يعبر أحد الضباط المشاركين في المقابلات بقوله: «الضباط لم يقوموا بالثورة وليس لديهم مشروع خاص بهم وإنما التحقوا بالثورة تأييداً وتنفيذاً لمطالب الشعب الذي ينتمون إليه وفي ظل الظروف الراهنة والمؤشرات الموجودة لا أعتقد أنه بالمنظور القريب يمكن أن يكون هناك دور حقيقي وطني للضباط». يبدو أن إمكانية استعادة الدور المفقود للضباط المنشقين غير ممكنة ضمن المتغيرات الحالية وقد يكون بلا جدوى.



خامساً - الاستنتاجات

1. كان الدافع الرئيسي وراء انشقاق الضباط عن المؤسسة العسكرية الانحياز لثورة الشعب السوري وعدم المشاركة في عمليات القتل والنهب والسلب التي شرع الجيش بارتكابها، وقد توفر الاستعداد المسبق لقرار الانشقاق من خلال تراكم المعاملة المجحفة وغير العادلة في صفوف الجيش، إضافة إلى عقيدة الجيش المنحرفة عن المبرر الأساسي لوجود الجيش وتشكيله.
2. اتصفت عملية الانشقاق بالتعقيد والمخاطرة ورافقها الكثير من الصعوبات المتعلقة بأسرة الضباط المنشق من ناحية الأمان وسبل العيش وظروف التعليم والوصول إلى فرص الحياة الكريمة، وهذا انعكس على الدور المنشود وشتت تركيز الضباط واهتماماته.
3. لقد أثرت ثقافة المؤسسة العسكرية التي تراكمت في عقلية الضباط المنشق في علاقته مع الفصائل والتشكيلات في أثناء التخطيط للعمليات وتنفيذها في مواجهة الآلة العسكرية لجيش النظام، ما جعل التواصل غير سليم، فالضباط يؤمنون بالتراتبية والانضباط والتخطيط والتكتيك بينما لم تكن هذه العقلية مفهومة ولا سائدة لدى معظم العاملين في أرض الميدان، وانعكس ذلك على الدور المأمول من وجود الضباط في العمل الميداني.
4. على الرغم من الصورة المشوهة لشخصية الضباط لدى المجتمع المحلي؛ لم يؤثر ذلك بدرجة كبيرة في التعاون والتعامل معه، ولكن بعض التنظيمات الراديكالية والمتشددة استغلت تلك الزاوية وعملت على تعميقها، ما أدى إلى استبعاد كثير من الضباط وتهميشهم وتقييد دورهم، وانعكس ذلك بشكل مباشر على فاعليتهم ودورهم، بل تصفية واغتيال عدد من الضباط المنشقين على يد تلك التنظيمات المتطرفة.
5. ركز النظام الحاكم في سورية على بث الدعاية الكاذبة حول اختراق العمل الثوري بوساطة الضباط المنشقين وقد كان لذلك تأثيراً في تعزيز الصورة السلبية عن الضباط ولا سيما من قبل الذين يبحثون عن ذريعة لتغيير دور الضباط المنشقين.
6. لعب التنافس الدولي والإقليمي والاستقطاب السياسي دوراً واضحاً في تهميش دور الضباط المنشقين وذلك من خلال إفشال عدد من تجارب توحيد الجهد عبر مجالس وهيئات، والاعتماد على بعض الشخصيات التي لها رؤية تبريرية أو مطابقة لرؤية الطرف الدولي أو الداعم.
7. أثر توزيع الدعم المالي واللوجستي من الدول الداعمة لفصائل المعارضة في غياب هذا الدور، حيث كان التوزيع غير عادل ومشروطاً، وكبيراً للتنظيمات الراديكالية ذات التوجه الأيديولوجي وقليلاً جداً لفصائل الجيش الحر الذي يعمل فيه ويقوده ضباط منشقون.
8. لم يكن دور مؤسسات المعارضة السياسية فاعلاً في ملف الضباط المنشقين والاستفادة من وجودهم بجانب ثورة شعبيهم وعلى رأسها المجلس الوطني والائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة، فقد غابت برامج تنظيمهم ودعمهم، وعملت على استبعادهم وتقريب بعض الشخصيات التي لديها

- قبول وولاء لبعض التنظيمات والجهات المسيطرة على قرارات هذه المؤسسات.
9. الضباط المنشقون بخبرتهم وموقفهم الجريء يمثلون مكسبًا كبيرًا لعمل الثورة ولكن لم يستثمر دورهم بالطريقة المناسبة، ولا بد من استعادة هذا الدور ولا سيما في حال حصل التوافق السياسي بالوصول إلى حل سلمي استنادًا إلى قرارات الشرعية الدولية وذلك نظرًا إلى أهمية هذا الدور في ترتيبات المرحلة القادمة ووجود أكثر جيش وميليشيا محتملة للأراضي السورية.
10. هناك عدد لا بأس به من الضباط بمختلف رتبهم وخبراتهم اختاروا اللجوء والهجرة إلى أوروبا نتيجة بأسهم من استعادة دورهم المفقود، وظروفهم المعيشية الصعبة.
11. عقلية بعض الضباط وطريقة بناء علاقاتهم وتنظيمهم لعبت دورًا في غياب دورهم المأمول، بعضهم انغمس في مصالح ذاتية فردية وبعضهم اختار أن يكون أداة طيعة في يد بعض التنظيمات والمشروعات الدولية.
12. إن قرار مواجهة الاحتجاجات بالعنف المفرط الذي يصل إلى القتل والتدمير بالأسلحة الثقيلة لم يكن خيار جميع القادة العسكريين في الجيش، بل كانت هناك جهات عليا تصدر الأوامر لقادة محددین بشكل مسبق، وقادة أجهزة أمنية من الصف الأول، بينما نجد من خلال تجارب عدد من الضباط المنشقين أن هناك قادة كانوا لا يتقبلون تلك الأوامر بحماس وأحيانًا يعرقلون تنفيذها.
13. عدم تسليط الضوء على هذا الموضوع من الباحثين والدارسين وكذلك مراكز البحوث والدراسات بطريقة المنهج العلمي السليم وأساليب التقصي الحقيقية.



سادسًا - التوصيات

بعد إنجاز الدراسة وتحليل البيانات والوصول إلى الاستنتاجات السابقة، يوصي الباحثان بما يأتي:

1. دراسة هذه الظاهرة من جميع جوانبها ومتغيراتها وذلك وفق أساليب ومنهجية البحث العلمي، وذلك للوصول إلى التفسير العلمي لغياب أو تغييب دور الضباط المنشقين، وذلك عبر الباحثين والدارسين في الشأن السوري لا سيما مراكز البحوث والدراسات.
2. على الجهات الدولية من منظمات وهيئات لها صلة بالشأن السوري، أن تولي قضية الضباط المنشقين ودورهم الاهتمام المناسب وذلك للاستفادة من طاقاتهم وخبراتهم في تطور مراحل النزاع القادمة، بما فيها مرحلة الوصول إلى حل سياسي.
3. على مؤسسات وهيئات المعارضة السياسية النظر إلى دور الضباط المنشقين ذوي الخبرة العملية والسياسية على أنه دور تكاملي وليس دورًا تنافسيًا، والعمل على تخطيط برامج لتجسيد هذا الدور.
4. على الضباط أنفسهم أن يأخذوا زمام المبادرة لاستعادة دورهم من خلال تكثيف حضورهم في المشهد السوري سياسيًا وميدانيًا وإعلاميًا، ومن خلال مبادرات تعيد تسليط الضوء على دورهم الوطني والبعيد عن المحسوبيات والتبعية للتنظيمات الحزبية والدينية التي كانت من مسببات فقدان هذا الدور.



المراجع:

1. كارولين دوناتي - الاستثناء السوري بين الحداثة والمقاومة - لما العزب (مترجمة)- داررياض الرئيس .2012

2. <https://bit.ly/3mNjIAQ2>

3. <https://bit.ly/2ZZ92q5>

4. <https://bit.ly/3mMaLre>

5. <https://bit.ly/3mP01IA>

6. <https://bit.ly/3k4cqa3>

7. <https://bit.ly/2ZYjf5y>

8. <https://bit.ly/3kaRRsp>

9. <https://bit.ly/3bHFEHd>

10. <https://bit.ly/2ZZ9MeR>

11. <https://bit.ly/3kaS9i>

مركز حرمون للدراسات المعاصرة

هو مؤسسة بحثية مستقلة، لا تستهدف الربح، تُعنى بإنتاج الدراسات والبحوث السياسية والاجتماعية والفكرية المتعلقة بالشأن السوري خاصة، والصراع الدائر في سورية وسيناريوهات تطوره، وتهتم بتعزيز أداء المجتمع المدني، ونشر الوعي الديمقراطي. كما تهتم أيضاً بالقضايا العربية، والصراعات المتعلقة بها، وبالعلاقات العربية الإقليمية والدولية. يُنفذ المركز مشاريع ونشاطات، ويُطلق مبادرات من أجل بناء مستقبل سورية، على أسس وقيم الديمقراطية والحرية والمساواة وحقوق الإنسان وقيم المواطنة المتساوية، ويسعى لأن يكون ميداناً للحوار البناء، وساحة لتلاقح الأفكار.

أبحاث سياسية

أبحاث اجتماعية

أبحاث اقتصادية

ترجمات

أبحاث قانونية

www.harmoon.org

مركز حرمون للدراسات المعاصرة
Harmoon Center for Contemporary Studies
Harmoon Arařtırmalar Merkezi

Doha, Qatar Tel. (+974) 44 885 996 PO.Box 22663
Istanbul, Turkey Tel. +90 (212) 813 32 17 PO.Box 34055
Tel. +90 (212) 524 04 05